دكتور نادر رياض أعلن زيادة التبادل التجارى لـ4,4 مليار يورو

«رئيس الأعمال المصرى الألمانى»: 2.2 مليار يورو استثمارات برلين بالقاهرة

□ زيارة الوفد الألمانى نقلة استراتيجية فى العلاقات الاقتصادية مع مصر □ أقول للرئيس: أنت أحمس مصر ومنقذها.. ولشيخ الأزهر: احفظ مصر بالإسلام الوسطى

□ تردى مستوى السكك الحديدية كلمة السر فى عرقلة مشروعات مصر القومية □ نستثمر 600 مليون جنيه بمجموعة بافاريا وشركات جديدة تدخل الخدمة قريبًا

تمثل زيارة الوفد الاقتصادى الألمانى رفيع المستوى لمصر، اليوم، نقلة جديدة فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فالوفد الألمانى يضم 33 من ممثلى كبريات الشركات الألمانية برئاسة فرانس جوزيف وزير ولاية بافاريا للشئون الاقتصادية وعضو البرلمان الألمانى وهى الزيارة الأكبر حجمًا صناعيًا والأكثر وزنًا اقتصاديًا وإنتاجيًا خاصة أنها تسبق زيارة زوجمار جابريل نائب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ووزير الاقتصاد بالحكومة الاتحادية المقرر لها 17 إبريل الجارى.

الزيارة تتم تحت رعاية الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة وتستمر حتى الأربعاء القادم وتمثل أهمية خاصة، فى وقت تشهد فيه العلاقات المصرية الأوروبية شدًا وجذبًا بسبب مقتل الشاب الإيطالى ريجينى.

«البوابة» التقت رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة الدكتور مهندس نادر رياض وهو رئيس شركة بافاريا إحدى أهم الشركات المصرية فى ألمانيا وكان هذا الحوار:

حسن كامل

□ حدثنا عن أهمية الزيارة وتأثيرها على طبيعة العلاقة الاقتصادية بين مصر وألمانيا؟

– هذه الزيارة تمثل انعكاسا للاهتمام المتزايد لألمانيا بالاستثمارات المتاحة بمصر، خاصة بعد إنجاز مشروع محور قناة السويس والبدء فى الخطط العملاقة للنهوض بالبنية التحتية كالاستثمار الزراعى وإنشاء شبكة الطرق الحديثة، ويتضمن برنامج الوفد لقاءات مع مسئولى الحكومة المصرية على أعلى مستوى وزيارات لقناة السويس والمناطق الصناعية بالسادس من أكتوبر والعين السخنة. تمثل الزيارة تتويجا للنجاح الكبير الذى حققته زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسى لالمانيا يونيو الماضى وللتأكيد على جدية ألمانيا فى ضخ المزيد من الاستثمارات الجديدة فى مصر، وسيناقش الوفد الاستثمار فى قطاعات البنية التحتية والسكك الحديدية والطاقة والبيئة وصناعة السيارات والإنشاءات والخدمات المالية والتمويلية والخدمات الطبية وأنظمة الرى والصرف وتنقية مياه الشرب والطيران والأقمار الصناعية والملاحة الجوية والتعليم والهندسة الميكانيكية، ويبلغ حجم الاستثمارات الألمانية فى مصر 2,2 مليار يورو وتم بحمد الله زيادة حجم التبادل التجارى بين مصر وألمانيا ليصل مؤخرا إلى 4,4 مليار يورو، وتتراوح صادرات مصر إلى ألمانيا بين 1,3 و1,5 مليار يورو معظمها خضروات وفواكه وبترول، فى حين تشكل سيارات الركوب والمعدات الصناعية غالبية الصادرات الألمانية.

□ ما الفرص الاستثمارية التى ستُعرض على الجانب الألمانى؟

– هناك العديد من الفرص الاستثمارية، منها محور قناة السويس ومصايد الأسماك وتصنيعها على امتداد ألفى كيلو متر على شواطئ البحر الأبيض والأحمر وزراعة 1,5 مليون فدان وإنشاء خطوط وتطوير السكة الحديد والطاقة بشقيها التقليدى والمتجددة والعقارات والمدينة الإلكترونية فى محور قناة السويس وسبق للمجلس عقد الاجتماعات مع السفير الألمانى بالقاهرة ومنظمات الأعمال الألمان لاستعراض أهم الفرص الاستثمارية.

□ هل أنت متفائل بشأن مستقبل الاقتصاد المصرى؟

– أنا متفائل بالنسبة للاقتصاد المصرى فلقد حققنا فى السابق معدل نمو بلغ 7٪ وكان أقل نمو 4٪ وما تحقق قابل للتكرار وليس مستحيلا، وعلى الدولة أن تحرص على توفير البيئة الجاذبة للاستثمار والمشجعة عليه، وأن ترى وتقدر أن القطاع الصناعى يعمل فى ظروف صعبة فاستكمال أدواته والقدرة التنافسية جانب منه يحتاج لدعم ورعاية الدولة وهذا الأمر لا يحتاج لمبرر أو اقتناص مزايا معينة، فواقع الأمر أن جميع الدول تقتضى حق الدولة فى آخر المنظومة وليس فى أولها بعد الحصول على الربح، بينما فى مصر الدولة تقتضى حقها من المنبع وليس من المصب، فليس من المعقول أن ضريبة المبيعات تحصل فى الجمارك على السلع والخامات ومكونات الإنتاج المستوردة، وكان علينا أن نعى أن سعر فائدة الإقراض لقطاع الصناعة تتعامل معاملات الاقتراض لاستيراد سلع كمالية ولو قارنا بين ما يحدث فى مصر ودول محيطة عربية وأوروبية سنجد أن سعر الفائدة المرتفع ما بين 13 و15٪ غير موجود فى أى أسواق بما فيها ما تتعامل معه المنتجات المصرية، كما أن أسعار الكهرباء ارتفعت فبعد أن كان كبار العملاء يحصلون على مزايا سعرية لطاقة التشغيل أصبحوا يدفعون الآن فئة أعلى من غيرهم ولا مانع لدى رجال الأعمال من دعم ورعاية الدولة للفقراء لكننا نتحدث عن القوى المحركة فى الإنتاج، فكيف نسعر الطاقة بمعزل عن الدول المحيطة ويجب أن يتم التعامل مع القطاع الصناعى على أنه شريك أساسى فى التنمية فى المرحلة المقبلة فهو المشغل الحقيقى للعمالة ولابد من وضع مشاكل الصناعة على طاولة البحث والمعالجة وللأسف الإعلام مازال يتناول مشاكل هامشية تقتل الفكر البناء الذى ينظر للأمام بتفاؤل ويربط مصالح مصر مع كافة الدول عالميا.

□ وما أهم المشكلات الملحة الآن؟

– لدينا تنمية وصناعة وزراعة تمت بالفعل ونحتاج للاهتمام بالنقل، فهل يتصور أن السكك الحديدية هى كلمة السر فى عدم استفادة مصر من المشروعات الكبرى بجنوب مصر وعلى رأسها مشروع توشكى العملاق والاستفادة بكامل الإمكانيات المتاحة من الثروة السمكية ببحيرة السد العالى وتأخير انطلاقة التصنيع الزراعى بموقع الزراعة وتطور موانئ البحر الأحمر وإحداث انطلاقة عمرانية عملاقة وتراجع شركات إنتاج الصلب والأسمنت والتخلى عن مد خدمات نقل الخامات السائبة من أسمنت سائب وتغذية المصانع بحاجتها الضخمة من الفحم السائب والمازوت بما يحمل عمليات النقل الحالية مصاريف إضافية تهدر فى التعبئة والتغليف والبطء فى عملية التفريغ وتخلف الريف والحضر عن الدخول فى منظومة التصدير للعالم ومشاكل التجارة الداخلية التى تمنعها من تأدية دورها.

لا شك أن حالة السكك الحديدية المتردية هى شاهد على إهدارنا عبر عقود لإمكانيات كانت لدينا وتميزنا فيها، وعلينا أن ننظر حولنا فالعالم بدء يتكامل بالسكة الحديد فأطول سكك حديدية بالعالم مشروع طريق الحرير الجديد يتم عبر تسيير قطار البضائع «Yixinou» المكون من 82 عربة من الصين متجها إلى مدريد، فى رحلة تستغرق 17 يوما، فى الوقت الذى تستغرق فيه رحلة البحر 6 أسابيع، وتقطع شحنة البضائع المسافة من مدينة «ييوو» الصينية الصناعية حتى العاصمة الإسبانية مدريد، والبالغة 13 ألف كيلومتر تقريبا، عبر 6 دول هى كازاخستان وروسيا وروسيا البيضاء وبولندا وألمانيا وفرنسا وخط ييوو- مدريد، هو واحد من سلسلة من الطرق التى بدأت بكين استكشافها لتنشيط التجارة العابرة للقارات بإنفاق نحو 40 مليار دولار لمد خطوط جديدة تصل إلى 40 ألف كم ذهابا وإيابا، هذه النهضة علينا النظر لها فى عمليات نقل البضائع وتكامل المصالح، علينا أن نفكر عالميا ونخطط محليا.

□ مع أزمة الدولار والوقود أعاد بعض المتابعين طرح سؤال حول وجود صناعة فى مصر.. كيف ترى ذلك؟

– لا يمكن الحديث عن صناعة بدون الكلام عن التصدير فالسوق المصرية جاذبة ومتساهلة فى قضية الجودة والتحديات داخله محلية وليست بشراسة تحديات التصدير، أما إذا نظرنا لقضية التصدير وتوفير العملة الصعبة فالقادر هو ما يعتبر قضية الجودة محور للإنتاج والتعامل الصناعى بمفهوم عالمى ولدينا مجموعة ناجحة فى ذلك لكنها محدودة فالسوق المحلية لديها طرق جذب أكثر من التصدير الخارجى لكن مع استيفاء قطاع الصناعة معايير القدرة التنافسية أعتقد أن الصناعة المصرية قادرة على شق طريقها للخارج فالقياس والمقارنة مع دول سبقتنا قياس ظالم للصناعة المصرية فألمانيا مثلا فى صناعة السيارات تصنع 6 ملايين سيارة ومصر تجمع 40 ألفا فلا مقارنة فما زال لدينا مشاكل تعوق الاستثمار منها الغش والتقليد والجودة وبعض القوانين.

□ أعددت دراسات عن المشروعات الصغيرة فى مصر.. ما نظرتكم لها؟

– نفتقد لإطار مؤسسى فى صورة منظومة معلوم بدايتها وآلياتها وما زال ما يقدم من إجراءات غير ممنهجة وغير منظمة والبداية من التدريب المهنى ثم التأهيل المهنى وتأهيل من سيدير مشروعا صغيرا وأدواته، ويجب أن نوفر له آليات شراء الخامات والتسويق والآلات والمعدات، أما مسألة منحه أموالا فقط فهذا فشل ولابد من وجود حضانات كبيرة تحوى الصناعات المتشابهة والمتكاملة ترعها الدولة، وقرار الرئيس بتيسير التمويل بفائدة 5٪ خطوة لكنها تحتاج خطوات وإجراءات أخرى كثيرة.

□ كيف نظرت للتعديل الوزارى الأخير؟

– من رحل محترم ومن جاء مثله وأنا على ثقة أن القدرة على حل المشكلات هى المحك والمعيار الحقيقى، ولا شك أن الوزراء يحتاجون قوانين للعمل من خلالها والعمل فى غياب تشريعات تحمى الموظف العمومى من تحمل أخطاء ليست مقصودة للقضاء على ظاهرة الأيادى المرتعشة نحتاج للانطلاقة ونرى قصص نجاح.

□ إذًا لماذ حجم الاستثمار ما زال ضعيفا؟

– الواقع أن النظرة للمستثمر ورجل الأعمال والصناعة على أن الاقتراب منهم جريمة شىء صعب قبوله، ومن الملاحظ خلال الفترة السابقة عدم وجود أى صورة لوزير مع رجل أعمال وكان هناك عزوف جماعى عن الظهور مع رجال الأعمال وكل يد تعمل هى يد شريفة، وإذا أخطأت فهى شريفة أيضا طالما الخطأ غير مقصود ويمكن إصلاحه، وعلينا أن نطلق أيدى الناس للعمل فالكل فى مصر تطالة الاتهامات ولابد من قانون يحمى التنفيذى إذا أخطأ بغير قصد.

□ بعد 56 سنة من العمل لماذا لم تحصل على الجنسية الألمانية؟

– مصر أم الدنيا والنجاح لا يرتبط بجنسية والمستثمر الناجح مرحب به فى أى مكان، فالاستثمار الحقيقى لا يمر من بوابة الجنسية وهذا السؤال طرحة الألمان وكانت إجابتى أنا سيد فى وطنى فلماذا أبحث عن وطن آخر، المصريون هم أحفاد مينا الذى لبس أول تاج عرفه العالم وتتابعت من بعدة نظرية التيجان والملوك، وهو أول من وحد دولتين لتبقى مصر التى كانت أول من أرسى مبادئ الحكم المحلى والحكومة والدواوين ووضعت القوانين وتثبيت الملكية وحمايتها وفرض الضرائب بمعيار عادل وأول من أقامة جيش وطنى حكومى ليس به مرتزقة والمحاكم وأرست مبادئ العدل فعلينا أن نفتخر أننا نحيا فيها.

□ هل تعرضت لمضايقات من نظام الإخوان؟

– لا شك أن هذه المرحلة كانت فيها طموحات ومقومات لنظام بوصفه جماعة ولم تكن الطموحات فقط سياسية بل أيضا اقتصادية، ونظرية الاستحواذ على اقتصاد الدولة والسيطرة عليه هى أحد أركان هذه المرحلة، وعن نفسى فنظريتى فى إدارة أعمالى: الملاح فى سفينته والأمواج والعواصف أمر محتمل وأخطار البحر معلومة.. وكان علينا التعامل مع كل الأخطار بأدوات الملاحين الأقوياء من الشجاعة والمناورة والقدرة على تحمل المشاق للوصول لبر الأمان. وللأسف غابت عن مصر مكانتها العربية والدولية وتراجعت بحيث همش الآخرون دورها جهالة رغم قدرتها وعزمها لكنها عادت لتستعيده الآن باعتبارها نقطة التوازن فى الكتلة العربية الشرق أوسطية، وزن الدولة المصرية عسكريا وسياسيا وقدرتها على توحيد الصف العربى ونبذ الخلافات وقبول الاختلافات، والبعد عن الصدمات وكل دولة عربية نختلف معها جوهريا تعلم جيدا أنها عندما تعود للصف العربى فستجد رعاية مصر، فمصر عروبتها واضحة فى صناعة مستقبل المنطقة.

□ حدثنى عن شركة بافاريا؟

– تأسست شركة بافاريا مصر عام 1972 بهدف توفير احتياجات السوق المحلية من أجهزة ومعدات مكافحة الحرائق لتعمل على تقديم الحماية للأفراد والمجتمع.

فعلى المستوى المحلى أصبحت بافاريا مصر مركز الصدارة فى السوق المصرية عن طريق فروعها الثمانية عشر المنتشرة بشكل استراتيجى يغطى جميع أنحاء الجمهورية، مدعمة بأسطول ضخم من سيارات خدمة العملاء مما يتيح لها تقديم الاستشارات الفورية، وأعلى مستويات الدعم الفنى وخدمات ما بعد البيع بصورة دائمة وسريعة، وتلبية استدعاءات عملائنا لنا فى زمن لا يتعدى 48 ساعة، بصرف النظر عن موقع العميل فى أنحاء الجمهورية.

ومجموعة بافاريا القابضة تدير استثمارات بقيمة 600 مليون جنيه، وتنتج منتجات صناعية بأيد مصرية لمنتجات توفرها مصر بالاستيراد أو غير موجودة على خريطة الصناعة المصرية، وليس من السهل إنتاجها عن طريق المشروعات الصغيرة وتحتاج لاستثمارات ورؤوس أموال كبيرة.

ومن الشركات التابعة شركتان شقيقتان هما شركة بافاريا بورسعيد للمناطق الحرة التى تقع وتعمل فى المنطقة الحرة لإدارة المخزون بطريقة علمية، والأخرى هى شركة بافاريا الارام تعمل فى مجال الإنذار والإطفاء المبكر والاستشعار عن بعد وحل مشاكل الاتصال الخاصة بالمصانع بصورة آلية بحلول متكاملة، وشركة ثالثة تساهم فى حل مشكلة القمامة على مستوى الجمهورية ورأس مالها 50 مليون جنيه، ومنتظر أن يصل نهاية 2016 لنحو 100 مليون جنيه وجميع العمالة مصرية وجميع منتجاتها طبقا لأحدث المواصفات المصرية والأوروبية، وتستخدم خامات جديدة وليست مدورة، وتخدم جميع المحافظات وتم بدء الإنتاج بداية 2016 والمساهمون الحاليون جميعا مصريون وسيدخل عرب وأجانب مع زيادة رأس المال.

والثالثة تحت الإنشاء وهى شركة لتصنيع كافة أنواع منتجات الصاج بشكل آلى يبدأ من صناديق الإطفاء المستخدمة أو المعلقة على الحوائط، وهى كاملة الميكنة وجزاء من إنتاجها الأبواب المعدنية المصفحة الخاصة بالمساكن وغيرها وتتدرج إلى أبواب الغرف الحصينة المقاومة للرصاص.

وتعتمد شركة بافاريا مصر على استراتيجية المنظومة الكاملة لخدمة عملائها التى تعتمد على أن تكون شركتنا الشريك الأمثل للمؤسسات والأفراد لقدرتنا على توفير كل متطلباتهم المختلفة فى مجالات مكافحة أخطار الحريق الرئيسية تحت سقف واحد، فتقوم شركتنا بتوفير مجموعة كبيرة من الخدمات فى مقدمتها الخدمات الاستشارية عبر متخصصين.

وبافاريا مصر شركة مصممة، منتجة، ومسوقة لمجموعة كبيرة من أجهزة وأنظمة إطفاء الحرائق، منها أجهزة إطفاء لحريق السيارات وأجهزة إطفاء الحريق اليدوى والمتحركة على عجل ومقطورات إطفاء الحريق وسيارات الإطفاء الخفيفة وأجهزة الإطفاء التلقائية العمل، ودواليب الحريق بمختلف أنواعها ومعداتها وطلمبات الحريق المعدة للمنشآت الساحلية والقرى والسفن، ونظم مكافحة النيران بالإغراق الكامل، حتى أصبحت أكبر شركة بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وعلى المستوى العالمى فإن شركة بافاريا مصر تعمل من خلال الاتحاد الأوروبى، ففى بداية عام 1999 قامت بافاريا مصر بشراء 100٪ من أسهم شركة بافاريا ألمانيا لتحصل على مزايا عديدة على المستويين المحلى والدولى من خلال الاندماج والتكامل فى الإمكانيات الإنتاجية للشركتين وتبادل الخبرات والتقنية التكنولوجية المتطورة، حتى أصبحت بافاريا مصر أكبر منتج لأجهزة إطفاء السيارات على مستوى قارة أوروبا.

□ هل سيتم القيد فى البورصة؟

– نحن مقيدون فى البورصة فى جدول ب، ولا توجد عليها حركة بيع أسهم باعتبارها شركة مغلقة وما سيتم قيده من شركات جديدة للمجموعة سيكون أيضا مغلقا والأرباح يتم إعادة استثمارها فى شركات جديدة كأرباح تراكمية بقرار من الجمعية العمومية وبتمويل ذاتى لكافة توزيعات الشركات التابعة.

□ هل تأثرتم بمشكلة الدولار؟

– منتجاتنا تقوم على مكونات محلية حوالى 60٪ ونسبة التأثير كانت فى حدود 30-40٪، وفى ضوء ذلك فارتفاع أسعار العملة سيكون بنفس النسبة ونتعامل فيها بنظام المد والجذب، فارتفاع الدولار يؤثر على سعر المنتجات فيعاد تسعيرها ونهتم بالتطوير ولهذا نحن نستثمر 5٪ من متوسط إجمالى عائداتنا السنوية فى مجال البحوث والتطوير لمواصلة تحديث حزم منتجاتنا والحفاظ على القدرة التنافسية. إن الابتكار هو عصب الحياة لشركتنا ويعد حافزا لمواصلة صدارتها ومبادرتها نحو التغيير والتطوير ونسعى إلى توفير مناخ تعليمى قادر على الكشف والتوظيف الكامل لإمكانات وقدرات كل العاملين وفتح آفاق جديدة للشركة.

□ كيف تتعاملون مع قضية الجودة؟

– فى إطار التزامنا بتوفير أفضل مستوى من المنتجات والخدمات لعملائنا فى كافة أرجاء العالم، قمنا باكتساب والحصول على سلسلة من الاعتمادات وشهادات الجودة الدولية لأكثر من 100 شهادة دولية ومحلية منها شهادة BS-EN-ISO 9001 لنظام إدارة الجودة والشهادة ممنوحة من DNV England منذ عام 1993 وتجدد دوريًا وهى تغطى تصميم وتصنيع وتسويق وصيانة معدات مكافحة الحريق، وتغطى تسويق وصيانة معدات السلامة والأمن والإطفاء الأوتوماتيكى للحريق.

وشهادة BS-EN- ISO 14001 - خاصة بنظام الإدارة البيئية وشهادة ISO/TS 16949 وشهادة ISO 9001 الخاصة بنظام إدارة الجودة الشاملة وشهادة BS OHSAS 18001 لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية.

ومعمل بافاريا لاحتبار أجهزة الإطفاء وملحقاتها معتمد من قبل المجلس المصرى للاعتماد EGAC و ISO/IEC 17025.

شهادة DIN EN 3 وشهادة DIN EN 1866 والمواصفة القياسية الأوروبية DIN EN 1866 وعلامة GS وعلامة CE 0036 وعلامة V .T وعلامة التطابق لأجهزة الإطفاء اليدوية للاستخدام البحرى وعلامة الجودة المصرية.

□ ماذا تقول للرئيس؟

– أعانك الله يا أحمس مصر فى القرن 21، فأحمس القديم حرر مصر من الهكسوس ونتوسم فيك أن تحرر مصر من الإرهاب والتخلف والحقد والجهل، وتوجه سفينة الوطن لصناعة المستقبل، وهو الأمر الذى ظهر فى مشروع قناة السويس والمشروعات الطموحة الأخرى، وأذكرك بالمقولة الشهيرة إن كل قائد هو بقوة الفريق الذى يديره، فأحسن اختيار معاونيك لأن هذا باب النجاح وتحقيق طموحات المصريين، وهى أكبر من أن يحققها شخص بمفرده، فلتجمع القلوب ولتبعد عن الخلافات واستغل حب المصريين لبناء مستقبلهم فأنت محبوب ممن يعرفك وممن لا يعرفك وهى ميزة كبرى من السماء وبحكمتك سنعبر المحنة.

□ ..ولشيخ الأزهر؟

– سماحتك تمثل الإسلام الوسطى الذى عاشته مصر عبر عصورها والذى كان سببا لعبورها أصعب المحن، ووحد بين أبنائها فى كثير من العصور الصعبة ومنها عصور الاحتلال، فلتثبت من أركان وسطية الإسلام لأن فيها حماية للدين الحنيف من الخوارج عليه وتثبيت مكانة مصر العالمية.

أقول لأبنائى إن الأسرة محط الهدوء والسكينة، وأستودع الحب والحنان والأمل فى المستقبل فأتمنى لهم مستقبلاً أفضل من حاضرى ومستقبلى وتواصل الأجيال هو معنى الحياة. ولزوجتى سددتى عنى كثيرًا من الأعباء ثمن لطموحى وكفاحى وغيابى الطويل وللشهداء أنتم الصفوة وورود مصر

أنا متفائل بالنسبة للاقتصاد المصرى فلقد حققنا فى السابق معدل نمو بلغ 7٪ وما تحقق قابل للتكرار وليس مستحيلا

«السيسى» فى مؤتمر صحفى مع «ميركل» «صورة أرشيفية»

100
مليون جنيه لشركة جديدة تحل مشاكل القمامة فى مصر

60%
انتاجنا محلية و100 شهادة جودة محلية ودولية

نادر رياض يستعرض أحد المشروعات

يرى أن صناعة روح الفريق وتنمية أدواته هى القاعدة وراء كل نجاح وبافاريا مصر من أولى الشركات التى تأسست فى ظل قانون الاستثمار كشركة توصية بسيطة مستقلة، وبدأت نشاطها الناجح بفريق عمل صغير مكون من عاملين ومهندس

نادر رياض.. 30 عامًا فى الاقتصاد الوطنى

نادر رياض هو أحد رواد الصناعة فى مصر منذ ما لا يقل عن 30 عاما، ارتبط اسمه بصناعة تخصصية وطنية شقت طريقها من المحلية إلى العالمية، وحققت نجاحًا على المستوى الدولى رغم تعدد المواصفات العالمية المتعلقة باشتراطات كل دولة على حدة، كما أنه لم يُعرف عنه الخلط بين أنشطة التصنيع والاستيراد فى مجال تخصصه أو العمل فى مجال الاستيراد والتصدير بديلا عن التصنيع مع تعارض اتجاه كل منهما والآخر.

يرى أن صناعة روح الفريق وتنمية أدواته هى القاعدة وراء كل نجاح وبافاريا مصر من أولى الشركات التى تأسست فى ظل قانون الاستثمار كشركة توصية بسيطة مستقلة، وبدأت نشاطها الناجح بفريق عمل صغير مكون من عاملين ومهندس، ثم تحويل الشكل القانونى للشركة إلى شركة مساهمة، زاد رأس المال ليصل إلى عشرة أضعاف رأس المال الأصلى، كما وصل عدد العاملين إلى 150 عاملا، ثم تمت زيادة رأس المال مرة أخرى ليصل إلى 400 ضعف رأس المال الأصلى كما زاد عدد العاملين إلى 750 عاملا. هو رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى، وعضو اتحاد الصناعات والغرف التجارية، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بافاريا مصر، رئيس مجلس إدارة بافاريا بورسعيد للمناطق الحرة ش.م.م، رئيس مجلس إدارة شركة بافاريا آلارم ش.م.م ورئيس بافاريا فالدميونخ - ألمانيا فالدميونخ ألمانيا، وعضو مجلس إدارة الشركة المصرية للتنمية الصناعية والعمرانية، ورئيس شركة بافاريا نورنبرج ألمانيا، وعضو مجلس إدارة شركة سقارة للاستثمارات السياحية، ورئيس مجلس إدارة شركة رياض للهندسة والتوكيلات المحدودة.